

## جلسة استماع حول دور و عمل الشرطة القضائية

**رام الله - الحياة الجديدة-** نظم المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن جلسة استماع حول دور وعمل الشرطة القضائية، حضرها مجموعة من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، والشرطة القضائية، والمحكمة الدستورية، وديوان قاضي القضاة، وأكاديميين وإعلاميين ومحامين.

وأدارت الجلسة المحامية عرين دويكات من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مبينة أن الجلسة هي جزء من حلقات المساءلة والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية، في إطار تعزيز حق المواطن الفلسطيني في الوصول إلى المعلومات، ما يؤدي إلى تفعيل الرقابة المجتمعية، وتعزيز قيم النزاهة ودورة مؤسسات قائمة على الشفافية والمساءلة.

بدوره شكر مدير إدارة الشرطة القضائية العقيد مهند صوان القائمين على الجلسة، مؤكداً على أهمية اللقاء في الخروج بتوصيات من شأنها المساعدة في تطوير العمل، فيما قدم نبذة حول الشرطة القضائية، تأسيسها وتشكيلها، آلية عملها، المهام المحددة لها، وعلاقتها التكاملية مع الشرطة والمحاكم.

وعرض المحامي ماجد العبادي ورقة بحثية قدم فيها قراءة حقيقية وملموسة لواقع الشرطة القضائية في فلسطين، والوقوف على الثغرات والتحديات التي تواجه عملها، للخروج بمقترحات من شأنها أن تساهم في تطوير آليات

وإجراءات العمل.

وتناولت الجلسة مهام الشرطة القضائية وفق القانون وحدود التدخل بما لا ينتهك قيود التفتيش والقبض والإحضار، تبعية جهاز الشرطة القضائية، مدى قدرة الشرطة القضائية على جلب الشهود أو المتهمين للعدالة أو تنفيذ أوامر الحبس في ظل التعقيدات الجغرافية والتقسيم السياسي للمناطق الفلسطينية، مدى الانسجام والتنسيق بين الشرطة القضائية وبقية مكونات وإدارات ووحدات الشرطة المدنية والأجهزة الأمنية.

وفي نهاية الجلسة أوصى المشاركون بضرورة انفتاح الشرطة القضائية بشكل أكبر على المواطنين والمجتمع المدني، والتوعية بمهامها والأطر الناظمة لعملها بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات الحكم المحلي، وإصلاح الإطار القانوني الناظم، والالتزام الكلي والكامل بالقانون في حالات التفتيش ودخول المنازل بالذات ليلاً والتدخل ضمن ما سمح به القانون، وتنظيم العلاقة مع الجهات الأمنية الأخرى، وحدود تدخلها، بما لا يؤدي لتضارب المهام والصلاحيات أو التغول على الشرطة القضائية، تعزيز الرقابة على موظفي الشرطة القضائية منعاً لأي شبهاة فساد محتملة أو محاباة في تنفيذ المذكرات وأوامر الحبس والإبلاغ، وإصدار دليل للمواطن يحتوي الإجراءات في حال وجود مذكرة حضور أو إحضار بحقه وآلية تصرفه في حالات مشابهة.

صحيفة الحياة الجديدة

الأحد

٢٠١٩/٩/٨

ص ١٠